

شرح منظومة البيقونية

تأليف

د . محمد بن عبد الله الهدان

عضو رابطة علماء المسلمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه.. وبعد:

فهذا تعليق مقتضب خفيف، وشرح مختصر- لطيف، على الأرجوزة الماتعة، والمنظومة الرائقة، منظومة البيقونية، وهي رسالة رفيعة المعنى، بديعة المبنى، تُؤصّل عيون مسائل الحديث، يستفيد منها الطالب المبتدئ، وتذكر الطالب المنتهي.

وهذه المنظومة مع اختصارها الشديد، وعدم استيعابها لكل أبواب علوم الحديث، إلا أنها استحوذت على مكانة عالية ومنزلة رفيعة في قلوب المحدثين، وطلبة العلم المنصفين، والكتاب والمصنّفين.

وقد أخذت على الناظم مآخذ قليلة، منها: عدم استيعاب علوم الحديث، وأنه لم يذكر إلا (٣٢ نوعاً)، ومآخذ أخرى سأبينها لاحقاً، لكن يهمننا هنا تقديم العذر له، والعذر لصاحبها ملتئم، وفي بحر ما جاءت به منظومته من الخيرات منغمس.

ولعل ذلك يرجع لأمر:

- ١- تيسير هذا النظم وطلب الاختصار.
- ٢- حرصه على أن تكون أبياته عذبة اللفظ، سهلة النظم، صغيرة الحجم.
- ٣- أنه أراد من منظومته أن تكون كالمدخل لهذا العلم الشريف.
- ٤- أنه قصد أن يأتي بأهم مباحث هذا العلم.

أسأل الله أن ينفع به، وأن يجعله مباركاً نافعاً.

المقدمة الثانية : مبادئ علم الحديث

باعتبار علم الحديث فناً مستقلاً، فلا بد من معرفة مبادئه العشرة التي ينبغي لقاصد كل فن أن يعرفها؛ لتصور ذلك الفن قبل الشروع فيه. وقد جمعها الصَّبَّانُ نظماً بقوله:

إن مبادئ كل علم عشرة	الحديث والموضوع ثم الثمرة
ونسبة وفضله والواضح	والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى	ومن درى الجميع حاز الشرفاً ^(١)

أقسام علم الحديث

علم الحديث ينقسم إلى قسمين:

الأول: علم الحديث رواية:

أولاً: حده:

لغة: ضد القديم.

واصطلاحاً: ما أُضيف إلى النبي ﷺ، من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية، أو صفة خلقية.

ثانياً: موضوعه: ذات النبي ﷺ، من حيث: أقواله، وأفعاله، وتقريراته، وصفاته.

ثالثاً: ثمرته: معرفة الحديث الصحيح من الضعيف، والعصمة من الخطأ في ذلك.

رابعاً: نسبته إلى غيره: أنه من العلوم الشرعية.



(١) انظر: «التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل» (ص ٣٧-٣٨) للشيخ العلامة: بكر أبو زيد.

خامسًا: فضله: أنه من أشرف العلوم؛ لأنه يعرف به كيفية الاقتداء بالنبي ﷺ، في أقواله، وأفعاله، وتقريراته.

سادسًا: واضعه: محمد بن شهاب الزهري، في خلافة عمر بن عبدالعزيز بأمره، بعد موت النبي ﷺ بنحو تسعين عامًا، وعمر بن عبد العزيز رحمته المتوفى سنة (١٠١هـ) هو المجدد لهذه الأمة أمر دينها في المائة الثانية، وقد أمر أتباعه العالمين بالحديث بجمعه، ولولا هو لضاع الحديث، ولذلك دخل الضعيف والشاذ، ولو كتب في زمن النبي ﷺ لكان مضبوطاً مثل القرآن. **سابعًا: اسمه:** علم الحديث رواية.

ثامنًا: استمداده: من أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته، أي: عدم إنكاره على ما فعل بحضرته، أو همه، أو عزمه على ما فعل في غيبته عند بلوغه إياه.

تاسعًا: حكمه: الوجوب العيني على كل من انفرد به، والكفائي عند التعدد. **عاشرًا: مسأله:** قضاياها التي تطلب نسب محمولاتها إلى موضوعاتها، كقولك: قال عليه الصلاة والسلام: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(١)، فهذه مسائل جزئية لا قواعد كلية، فلا يكون علم الحديث رواية قواعد وأصول، والله أعلم.

الثاني: علم الحديث دراية:

أولًا: حده:

علم بقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن، من حيث القبول والرد.

ثانيًا: موضوعه: الراوي والمروي، من حيث القبول والرد.

ثالثًا: ثمرته: معرفة ما يقبل وما يرد من ذلك.

(١) «صحيح البخاري» (٣/١) رقم (١)، و«صحيح مسلم» (٣/١٥١٥) رقم (١٩٠٧).

رابعًا: نسبته إلى غيره: أنه من العلوم الشرعية.

خامسًا: فضله: أنه من أشرف العلوم لأمر:

١- لأنه يعرف به كيفية الاقتداء بالنبي ﷺ، في أقواله، وأفعاله، وتقريراته.

٢- من خلاله نستنبط الأحكام الشرعية من الأحاديث النبوية الصحيحة.

٣- حفظ معالم هذا الدين من أن يعبث بها حاقده، وأن يدس فيها مبغض.

سادسًا: واضعه: أول من كتب في مصطلح الحديث: الإمام مسلم في مقدمة صحيحه،

لكنها لم تشمل جميع الجوانب، ثم جاء بعده الإمام الترمذي في كتابه العلل، أو في تعقيباته على

بعض الأحاديث، وأول من أفرد كتابًا في علم المصطلح: هو عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي،

في كتابه: «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»، ثم جاء بعده الحاكم في كتابه: «معرفة علوم

الحديث» وقد يسر الأمور أكثر من عبدالرحمن بن خلاد، ثم جاء بعده أبو نعيم الأصبهاني، فقد

عمل مستخرجًا على كتاب الحاكم، ثم الخطيب البغدادي المتوفى سنة (٤٦٣هـ)، الذي خدم علم

المصطلح خدمة لا مثيل لها، وقل أن يكون باب في المصطلح إلا وللخطيب فيه تصنيف مستقل،

فالناس عيال عليه في مصطلح الحديث.

سابعًا: اسمه: علم الحديث دراية مصطلح الحديث.

ثامنًا: استمداده: من أقوال علماء الحديث، فهم الذين وضعوا قواعده، وأرسوا معالمه،

وبينوا أصوله، ووضحوا طرائقه.

تاسعًا: حكمه: فرض كفاية.

عاشرًا: مسأله: قضاياها المتعلقة بحال السند والمتن.

المقدمة الثالثة : شروح الكتاب

- ١- العرجون في شرح منظومة البيقون: للعلامة صديق حسن خان.
- ٢- فتح القادر المعين بشرح منظومة البيقوني في علم الحديث. للعلامة عبدالقادر بن جلال الدين المحلي. مخطوط^(١).
- ٣- تلقيح الفِكَر بشرح منظومة الأثر. للعلامة أحمد بن محمد الحسيني الحمودي الحنفي. مخطوط.
- ٤- شرح الزرقاني على المنظومة البيقونية في المصطلح. للعلامة محمد الزرقاني المالكي. مطبوع.
- ٥- صفوة الملح بشرح منظومة البيقوني في فن المصطلح، للعلامة محمد بن محمد البديري. مخطوط.
- ٦- حواشي على المنظومة البيقونية، للعلامة عبدالرحمن بن سليمان الأهدل. مخطوط.
- ٧- الدرّة البهية في شرح المنظومة البيقونية، للعلامة محمد بدر الدين بن يوسف. مخطوط.
- ٨- النخبة النبهانية شرح المنظومة البيقونية، للشيخ محمد بن خليفة النبهاني. مطبوع.
- ٩- التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية، للعلامة حسن بن محمد المشاط. مطبوع.
- ١٠- القلائد العنبرية على المنظومة البيقونية، للشيخ عثمان بن المكّي التوزري الزيبيدي. مطبوع.
- ١٢- طراز البيقونية في مصطلح الحديث. للشيخ محمود أحمد النشوي الأزهري. مطبوع.

(١) انظر: إن شئت أرقام هذه المخطوطات وأماكن وجودها في: مقدمة كتاب «الثمرات الجنية» تحقيق سعد

١٣- شرح البيقونية في مصطلح الحديث، للعلامة محمد بن صالح العثيمين. مطبوع.

١٤- الثمرات الجنية شرح المنظومة البيقونية، للعلامة عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين.

مطبوع.

١٥- الأمل المكي على المنظومة البيقونية، للعلامة سليمان بن ناصر العلوان. مطبوع.

١٦- التعليقات الأثرية على المنظومة البيقونية، للشيخ علي حسن. مطبوع.

المقدمة الرابعة: عنوان المنظومة البيقونية

سميت بذلك: نسبة إلى ناظمها البيقوني.

المقدمة الخامسة: تنبيهات على المنظومة

١- الاختصار الشديد، حيث اقتصر رحمته على ذكر بعض مصطلحات الفن.

٢- انتقد نظمه في عدة مواضع، فتولى الشيخ عبد الستار أبو غدة مقرر موسوعة الفقه

الإسلامي بوزارة الأوقاف الكويتية بتصحيح ما انتقد على بعض أبيات المنظومة، فجزاه الله خيرًا

وأجزل مثوبته.

[شرح مقدمة الناظم]

بسم الله الرحمن الرحيم

أبدأ بالحمدِ مصلياً على محمدٍ خيرِ نبيٍّ أرسلا

18L

قوله: «أبدأ» أي: أول ما أستفتح وأشرع.

قوله: «بالحمد» أي: بالثناء عليه بالخير، قال ابن القيم رحمته: (الحمد: إخبار عن محاسنالمحمود مع حبه وإجلاله وتعظيمه) ^(١) والمقصود هنا: حمد الله تعالى.

قوله: «مصلياً» الصلاة في اللغة بمعنى الدعاء.

وقوله: (مصلياً) أي: على الرسول صلواته.والصلاة على النبي صلواته على ثلاثة أقسام:

صلاة الله تعالى عليه: تكون بمعنى الثناء عليه عند الملائكة.

صلاة الملائكة: أي الدعاء له صلواته.صلاة الآدميين: أي الاستغفار له صلواته.

قوله: «محمد» مشتق من اسم الله تعالى المحمود، وقد روى البخاري في «تاريخه الصغير»

عن علي بن زيد قال: كان أبو طالب يقول:

وشقَّ له من اسمه ليُجله فذو العرش محمود وهذا محمد

قوله: «خير» الخير: ضد الشر، والمراد به هنا: أشرف، أي: أشرف نبي، وجمعه: أخيار.

(١) «بدائع الفوائد» (٢/ ٩٢-٩٦) نقلاً من كتاب «الفروق» (ص ٤٢).

(٢) ذكره البخاري عن أبي العالية معلقاً (٤/ ١٨٠١).

قوله: «نبيّ» النبي: قيل مشتق من النبوة، بمعنى: ارتفع وظهر، وقيل: النبأ بمعنى الخبر، وكلا المعنيين صحيح، فالنبوة ارتفاع وظهور، وهي أيضاً: إخبار عن الله تعالى وتبليغ عنه.

والنبي في الاصطلاح: هو من أوحى إليه بشرع من قبله.

قوله: «أرسلا» أي: بعث برسالة ليؤديها.

والرسول في الاصطلاح: كل من أوحى إليه بشرع جديد.

وذكر الناظم النبوة والرسالة: ليجمع بين كونه نبياً ومرسلاً، لأنه ليس كل نبي رسولاً.

بدأ الناظم رحمته منظومته بما يلي:

أولاً: بالحمد، اقتداء بالكتاب العزيز في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]

حيث بُدئ بالحمد؛ لأن الله تعالى هو المستحق للحمد وحده.

ثانياً: بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم؛ امتثالاً لأمر الله تعالى في قوله: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا

[أقسام الحديث]

وَذِي وَنَ أَقْسَامِ الْحَدِيثِ عِدَّةٌ وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحِدَهُ

18L

قوله: «وذي» أي: وهذه.

قوله: «أقسام» القسم هو الجزء والنوع.

قوله: «الحديث» في اللغة: ضد القديم. وفي الاصطلاح: ما أُضيف إلى النبي ﷺ، من

قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلقية أو خُلقية ^(١).

قوله: «عِدَّة» أي: مجموعة، وقد ذكر هذا العدد في آخر بيت، وبيّن أنها أربع وثلاثون بيتاً.

قوله: «وكل واحد أتى» أي: كل نوع من هذه الأنواع سيأتي ذكره في هذا النظم.

قوله: «وحده» أي: تعريفه وتوضيحه وبيانها.

إذن سيذكر الناظم أقسام الحديث وغيرها من مصطلحات الحديث، وإنما عبر عن جميعها

بالأقسام؛ تغليباً للأقسام الثلاثة الأولية، وهي: الصحيح والحسن والضعيف.

(١) انظر للتوسع: «تدريب الراوي» (١/٦٢) و«قواعد التحديث» (ص ٦١) للقاسمي.

[الحديث الصحيح]

أولها الصحيح وهو ما اتصلُ إسنادُهُ ولم يَشُدَّ أو يَعْلَلْ

18L

قوله: «أولها» أي: الأقسام أو أول هذه الأنواع^(١).

وقوله: «الصحيح» أي: الحديث الصحيح.

وبدأ البيهقوني رحمته بالحديث الصحيح؛ لتعلق أحكام الدين به، ولمكانته عند المحدثين والفقهاء.

وقد صاغ رحمته هذا الحد مختصراً، واقتصر في تعريفه على الحديث الصحيح لذاته، حفاظاً منه على الوجازة المرتبطة بتسلسل النظم.

و«الصحيح» فعيل، صيغة مبالغة، من الصحة، في اللغة ضد السقم.

واصطلاحاً: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة.

• شروط الحديث الصحيح^(٢):

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص ١٨ - التقييد والإيضاح)، و«الباعث الحيث» (ص ١٧)، و«التقريب

للنووي» (١/٦٢ - تدريب الراوي) و«ألفية العراقي» (١/٢ - التبصر - والتذكرة) و«فتح المغيث»

للسخاوي (١/١٤ - ١٥). و«المختصر في أصول الحديث» للجرجاني (ص ٣٣ - ٤١ - الفكر).

(٢) انظر: بحثه محرراً في «المدخل إلى كتاب الإكليل» للحاكم (ص ٢٩ - ٣٥)، و«معالم السنن» للخطابي

(١/١١)، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب (٢/٥٧٦ - ٥٧٧)، و«الموقظة» للذهبي (ص ٢٤ - ٢٦)،

و«الاقتراح» لابن دقيق العيد (ص ٥)، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» (١/٢٣٤).

للحديث الصحيح خمسة شروط: ثلاثة منها موجبة (يجب إثباتها)، وهي:

١- اتصال السند.

٢- عدالة الراوي.

٣- الضبط.

وإثنان منها سلبية:

٤- عدم الشذوذ.

٥- عدم العلة.

الشرط الأول: «اتصال السند»: ضده الانقطاع، فيخرج ما انقطع إسناده، على أي وجه

كان الانقطاع.

فإذا رُمت إثبات الاتصال وَجَبَ عليك نفي كل وجه الانقطاع الخمسة، وهي: ألا يكون

الإسناد معلقاً، أو معضلاً، أو منقطعاً، أو مرسلًا، أو مدلسًا.

بأن يكون كل راوٍ من رواه الآتي وصفهم تحمل الخبر عن من فوّه بطريق معتبر من طرق

التحمل الثمانية، التي هي: السماع من لفظ الشيخ، القراءة على الشيخ، الإجازة، المناولة، المكاتبة،

الإعلام، والوجادة، والوصية.

أما إذا انقطع الإسناد سواء كان من أوله، أو من آخره، أو من أثنائه، بواحد أو أكثر، سواء

كان الانقطاع ظاهرًا أو خفيًا، على ما سيأتي تفصيله، فلا يكون الخبر صحيحًا.

الشرط الثاني والثالث: «ولم يشذ أو يعل» شرح الشذوذ والعلة سيأتي كل منهما في حد

مستقل.

وقد يقول قائل: يلزم على هذا أن نقول في تعريف الحديث الصحيح: «الحديث الصحيح: هو الحديث الذي انتفت منه العلة»؛ لأنه إذا لم يتصل السند كان الحديث معلولاً، وإذا وُجد راي غير عدل أو غير ضابط، فالحديث يكون معلولاً.

فالجواب على هذا: أن علماء الحديث يفرقون بين العلة الظاهرة والعلة الخفية، فاتصال السند وعدالة الرواة وضبطهم، الخلل فيه يكون ضمن العلل الظاهرة، أي التي يدركها كل أحد. لكننا نقصد من «انتفاء العلة»: العلة الخفية، التي لا تُدرك إلا من قبل الأئمة الجهابذة النقاد، الذين يجمعون طرق الأحاديث، ويعرفون أحوال الرواة، وطبقاتهم، وأنسابهم، وكناهم، وأبناءهم، وبلدانهم، ورحلاتهم، وكل ما يتعلق بهؤلاء الرواة.

فهؤلاء الأئمة يكتشفون عللاً من إسنادٍ ظاهره الصحة، بسبب معرفتهم الواسعة بالأسانيد والرواة.

ضبط صدر: أي: ضبط الروايات عن ظهر قلب، أي: حفظه للأسانيد والمتون.
 وضبط كتاب: حيث يحفظ الكتاب بالصفحات، فلو أُدخِلت في الكتاب زيادات علمها
 الحافظُ.

وضبط الصِّدْرُ أعلى رُتْبة من ضَبط الكتاب، وضبط الكتاب أنقن من ضبط الصدر.
 وأما الإسناد: فهي سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن، مع صيغة تقتضي الاتصال.
 ومعنى الاتصال: أن يكون كل راوٍ سمعه عن شيخه إلى منتهاه.
 والمتن: هو ما سيق من أجله السند، من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.
 ومعنى قوله: «معتمد في ضبطه» يعني: حفظه.
 ومعنى قوله: «ونقله» يعني: كتابه.

والحافظ ابن حجر في «نزهة النظر» عرفه بأنه: «ما اتصل سنده، بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة».

وبعضهم يشترط في «خفة الضبط» شرطاً، فيقول: «الذي خف ضبطه خفةً لا تلحقه بمن يُعدُّ تفردُه تفرداً منكراً».

• الفرق بين الصحيح والحسن:

قول البيقوني: «غدت» أي: اشتهرت، فمعنى قوله - إذا - : «وغدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت» أي: اشتهرت رجاله، لا كشهرة رجال الصحيح. يعني: أن الحديث الحسن عنده: ما عرف مخرجه بعدة طرق، واشتهرت رجاله دون رجال الصحيح، وهو بهذا يشير إلى تعريف الخطابي رحمته الله، حيث عرف الحسن بأنه: ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله العلماء ويستعمله عامة الفقهاء، وهذا التعريف منتقد.

واختار العلماء المتأخرون تعريف ابن حجر للحسن بأنه: ما اتصل إسنادُه بنقل العدل الذي خف ضبطه إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة. أي نفس تعريف الصحيح، إلا أن الضبط في الحسن قد خف قليلاً.

ومعنى قوله: «وغدت» أي: صارت رجاله عدولاً ضابطين، إلا أن ضبطهم ليس كضبط الصحيح في تمامه.

• حكم الحسن:

يحتج به، إلا أنه لا يصل إلى رتبة الصحيح، فإن تعددت طرقه فهو الصحيح لغيره. مثال الحسن: حديث هز بن حكيم عن أبيه عن جده، وأيضاً حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهذان من أرفع الحديث الحسن.

مسألة: أجمع العلماء على العمل بالحديث الصحيح والحديث الحسن، ولا يجوز معارضة الحديث إذا صح برأي أو قياس أو استحسان أو قول أحد من الناس كائناً من كان، ولا يجوز التوقف عن العمل به بحجة أنه لم يعمل به فلان وفلان، قال ابن القيم رحمته الله: (لا يعرف إمام من أئمة المسلمين البتة قال: لا يعمل بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى نعرف من عمل به) ^(١).



(١) «إعلام الموقعين عن رب العالمين» (٤/٢٦٩).

[الحديث الضعيف]

وَكُلُّ مَا عَنِ رُتْبَةِ الْحُسْنِ قَصْرٌ فَهُوَ الضَّعِيفُ وَهُوَ أَقْسَامًا كَثْرٌ

18L

أي: كل ما عن رتبة الحسن قصر وانحط، فهو الحديث الضعيف المردود الذي لا يحتاج به في الأحكام الشرعية، وأقسامه كثيرة سيذكرها الناظم، كالمرسل والمنقطع والمعضل والشاذ والمنكر وغيرها.

مثال الحديث الضعيف: قال النبي ﷺ: «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت..»^(١)

الحديث في إسناده أبوبكر بن أبي مریم، وهو ضعيف الحديث.

ولما قال الحاكم: هذا حديث صحيح تعقبه الذهبي بقوله: لا والله، يعني ليس على شرط

البخاري كما قال الحاكم، أبو بكر وإي، وقال عنه في موضع آخر: (مجمع على ضعفه)^(٢).

(١) رواه الترمذي (١١٥/٧ - تحفة الأحوذی)، وأحمد في «المسند» (١٢٤/٤)، وابن ماجه (١٤٢٣/٢)،

والحاكم في «مستدرکه» (٧٥/١).

(٢) المستدرک (٣٠٩/١).

نكتة: قول الصحابي: أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا، أو أمر بلال أن يشفع

الأذان، وما أشبه ذلك - كله مرفوع على الصحيح الذي قال به الجمهور.

• أقسام الحديث المرفوع

١- المرفوع الصريح: كـ «قال النبي ﷺ» أو «فعل» أو «فعلتُ وهو حاضر»، أو «حدث رسول الله ﷺ بكذا وكذا من الصفات».

٢- المرفوع حكماً: أي الذي له حكم الرفع، هو قول الصحابي الذي لا يقال من قبل الرأي كالأموال الغيبية، بشرط ألا يكون الصحابي مشهوراً بالأخذ من الإسرائيليات، كابن عباس، وعبدالله بن عمرو رضي الله عنه.

قال ابن حجر: مثال المرفوع من القولِ تصریحاً: أن يقول الصحابيُّ: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ كذا، أو: حدَّثنا رسولُ الله ﷺ بكذا، أو: عن رسولِ الله ﷺ أنه قال كذا، أو نحو ذلك. ومثال المرفوع من الفعلِ تصریحاً: أن يقول الصحابيُّ: رأيتُ رسولَ الله ﷺ فعل كذا، أو كان رسولُ الله ﷺ يفعل كذا.

مثال المرفوع من التقريرِ تصریحاً: أن يقول الصحابيُّ: فعلتُ بحضرة النبي ﷺ كذا، أو فعل فلانٌ بحضرة النبي ﷺ كذا، ولا يذكر إنكاره لذلك.

وقوله: «وما لتابع هو المقطوع» أي: هو ما ينتهي إلى التابعي ومن دونه، وفرق بين الحديث المنقطع والحديث المقطوع، فالمنقطع يتعلق بالسند، والمقطوع يتعلق بالمتن، وقد استعمله الشافعي رحمته الله في المنقطع، ولكن قيل: وذلك قبل استقرار الاصطلاح.

• تعريف الحديث المقطوع:

هو قول التابعي أو فعله أو تقريره مما ليس له حكم الرفع. أي: ما أضيف ونسب لتابعي من قول أو فعل، فهو المقطوع.

• حكم المقطوع:

الحديث المقطوع لا يُعد حجة تثبت به الأحكام الشرعية، ولو صحَّت نسبته إلى التابعي.

[الحديث المسند]^(١)

وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادُ مِنْ رَأْوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبَيِّنْ

18L

• تعريف المسند:

المسند: هو مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال.

قال ابن حجر في «النكت»: (والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث

وتصرفهم، أن المسند عندهم ما أضافه الصحابي إلى النبي ﷺ بسند ظاهر الاتصال).

ويقول صاحب «الموقظة» شمس الدين الذهبي: (هو ما اتصل سنده بذكر النبي ﷺ).

- والملاحظ أن المسند له قيدان:

(١) اتصال الإسناد.

(٢) الرفع؛ أي: الإضافة إلى رسول الله ﷺ.

مثاله: ما أخرجه البخاري في صحيحه قال: حدثنا مكِّي بن إبراهيم، قال: حدثنا يزيد بن

أبي عبيد، عن سلمة، قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ، فَلْيَتَّبِعْهُ مِنْ

النار»^(٢)، فهذا الحديث إسناده متصل من البخاري مخرج الحديث إلى النبي ﷺ، ومن ثمَّ فهو

حديث مسند.



(١) «الكفاية» للخطيب (ص ٥٨)، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ١٧-١٩). و«التقريب» للنووي

(١/١٨٢ - تدريب الراوي)، و«النكت» للحافظ ابن حجر (١/٥٠٥)، السخاوي (١/١٠٤).

(٢) «صحيح البخاري» (١/٥٢) رقم (١٠٩).

• الفرق بين المسند والمرفوع:

هناك تشابه بين المسند والمرفوع، فكلاهما مضافٌ إلى النبي ﷺ، ويختلفان في اتصال الإسناد، فالمسند لا بدَّ أن يكون متصلَ الإسناد، بخلاف المرفوع، فقد يكون متصلًا وقد يكون غيرَ متصلِ الإسناد، وبهذا يصحُّ أن يقال: كلُّ مُسْنَدٍ مرفوع، وليس كلُّ مرفوع مسندًا. ومعنى ظاهره الاتصال: أنه روى كل محدث في السند عن شيخ يمكن سماعه منه، فيكون كل راوٍ من رواة هذا الحديث عن شيخه، إما بأن يقول: «سمعتُ» أو «حدثني» لكن قد يكون في السند تدليس وإرسال خفي.

وقوله: «ولم بين» أي: لم ينقطع، وهذا توكيد للاتصال.

• حكم المسند:

الصحة أو الحسن أو الضعف بحسب الإسناد.

• من معاني المسند:

يطلق المسند على: كتاب جمع أحاديث كل صحابي على حدة، كمسند الإمام أحمد، وقد يطلق المسند أيضًا على أحاديث صحابي واحد إذا جمعت في موضع، كمسند الفاروق.

فليس في سنده انقطاع، فكل راوٍ من رواته سمع من الآخر، علاوة على ذلك أنهم أئمة حفاظ ثقات، وللبخاري أحاديث بهذا السند في صحيحة مرفوعة إلى النبي ﷺ.

فالمتصل: هو ما اتصل إسناؤه بسماع كل راوٍ من شيخه، حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ.

وفي «الموقظة»: (ما اتصل سنَّده، وسَلِمَ من الانقطاع، ويَصْدُق ذلك على المرفوع

والموقوف) ^(١).

وقال النووي في «التقريب والتيسير»: (ويُسمَّى بالموصول، وهو ما اتصل إسناؤه مرفوعاً

كان أو موقوفاً، على مَنْ كان) ^(٢).

قال ابن كثير في «اختصار علوم الحديث»: (ويقال له: «الموصول» أيضاً، وهو ينفي

الإرسال والانقطاع، ويشمل المرفوعَ إلى النبي ﷺ والموقوفَ على الصحابي، أو مَنْ دونه) ^(٣).

وقد عرَّف السيوطي في «ألفيته» المتَّصلَ تعريفاً سالماً من الانتقاد، حيث قال:

مَرْفُوعًا أَوْ مَوْقُوفًا إِذْ يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ: الْمَوْصُولُ وَالْمَتَّصِلُ ^(٤)



(١) «الموقظة» (ص ٧).

(٢) «التقريب والتيسير» (٢/١).

(٣) «شرح اختصار علوم الحديث» (ص ١١١).

(٤) «ألفية السيوطي» (ص ٩).

[الحديث المسلسل]^(١)

مُسَلِّسٌ قُلُّ مَا عَلَيَّ وَصَفِي أَنِّي مِثْلُ أَمَّا وَاللَّهِ أَنْبَانِي الْفَتَى
كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ فَأَمَّا أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّمَا

18L

• تعريف الحديث المسلسل:

المسلسل: مأخوذ من التسلسل، وهو لغة التابع.

وإصطلاحاً: هو الحديث الذي تتابع رجال سنده من أوله إلى آخره، على وصفٍ قولي، أو حال، أو وصفٍ فعلي.

ومثّل له الناظم بقول الراوي: **أَمَّا وَاللَّهِ أَنْبَانِي** - بقلب الهمزة الثانية أَلْفًا - الفتى، ثم يقول الآخر مثل ذلك.

مثال المسلسل القولي: قوله عَلَيْهِ السَّلَام لمعاذ جَدِّهِ: «إني أحبك، فقل في دبر كل صلاة: اللهم أعني على ذكرك، وشكرك، وحسن عبادتك»^(٢) ، فهذا الحديث مسلسل بقول كل راوٍ من رواه لتلميذه: (إني أحبك...) إلخ.



(١) «معرفة علوم الحديث» (٢٩-٣٤)، و«التقييد والإيضاح» (ص ٢٧٦)، و«التقريب» للنووي (١٨٧/٢ - تدريب الراوي)، و«الموقظة» (ص ٣٤)، و«الباعث الحثيث» (ص ١٤٢)، و«النخبة» لابن حجر (ص ٦٢)، «نزهة النظر» (ص ١٥٥)، و«فتح المغيث» (٧٥/٣).

(٢) سنن أبي داود (١/٥٦١) رقم (١٥٢٤)، صحيح ابن حبان (٥/٣٦٤) رقم (٢٠٢٠)، ومسند أحمد (٥/٢٤٤) رقم (٢٢١٧٢).

عزیزُ مروی اثین یا بحّاثَة مشهور مروی عن الثلاثة

مثال المشهور: حديث: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً، اتخذ الناس رؤساءً جهالاً، فسئلوا! فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا»^(١).

• حكم العزيز والمشهور:

الصحة أو الحسن أو الضعف، بحسب الرواة في الأسانيد.



(١) «صحيح البخاري» (٥٠/١) رقم (١٠٠)، و«صحيح مسلم» (٢٠٥٨/٤) رقم (٢٦٧٣).

[الحديث المعنعن والمبهم]^(١)

مُعْنَعْنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمٍ وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَأٍ لَمْ يُسَمِّ

18L

• تعريف الحديث المعنعن:

المُعْنَعْنُ: بفتح العينين، هو الحديث الذي يقول فيه راوٍ واحد من رواه أو أكثر: (عن

فلان)، من غير بيان لصيغة التحديث أو السماع، واكتفى الناظم عن تعريفه بالمثال فقال:

كعن سعيد عن كرم

• حكم المعنعن:

يحكم على المعنعن بالاتصال بشرطين:

١ - سلامة معنعه من التدليس^(٢).

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٨٣ - التقييد والإيضاح)، و«التقريب» للنووي (١/ ٢١٤ - تدريب الراوي)،

و«الباعث الحثيث» (ص ٤٣)، و«الموقظة» للذهبي (ص ٥٤٤) و«جامع التحصيل» للعلائي (ص ١١٦)،

و«فتح المغيث» للسخاوي (١/ ١٦٣).

وللمبهم انظر: «الكفاية» للخطيب (ص ١٤٩)، و«التقريب» للنووي (ص ٣١٦-٣٢٣، ج/ ١ تدريب

الراوي)، و«الباعث الحثيث» (ص ٧٧-٨٣)، و«نزهة النظر» (ص ٤٩)، و«فتح المغيث» (٣/ ٣٠١)،

و«شرح الزرقاني على البيقونية» (ص ٤٦).

(٢) قال الشيخ سليمان العلوان: الراوي له حالتان:

١ - أن يكون المعنعن مدلساً فله حالات:

أ- أن يكون تدليسه نادراً كيحيى بن سعيد الأنصاري.

فهذا يغتفر له كما نص على ذلك ابن حجر في كتابه «تعريف أهل التقديس».

- ومثال المبهم في الإسناد: قول الراوي مثلاً: حدثني سفيان عن رجل.

• حكم المبهم:

حكم المبهم: الضعف؛ إذا كان المبهم في السند ولم يُعلم الراوي، لعدم وروده في طريق

أخرى، وأما المبهم في المتن فلا يضر؛ لأن المبهم ليس من رواة الحديث.

وإذا كان المبهم صحابياً: فلا يضر؛ لأن الصحابة كلهم عدول.

[الحديث الموقوف]

وما أضفته إلى الأصحابِ مِنْ قَوْلٍ وفعلٍ فهو موقوفٌ زَكِنُ

18L

• تعريف الحديث الموقوف:

هو: ما أُضيف إلى الصحابيِّ، من قولٍ أو فعلٍ .

- تعريف الصحابي هو: كل من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تخللت

ردة في الأصح، قاله ابن حجر في «النخبة»^(١) .

وليس المراد باللقي الرؤية بالبصر، بل ما هو أعم من ذلك.

وقولهم في التعريف: (مؤمناً به)؛ لأن هناك من لقيه ﷺ في حال كفره، ثم أسلم بعد وفاة

النبي ﷺ، كرسول هرقل؛ كان قد بعثه هرقل إلى النبي ﷺ في تبوك، ثم أسلم وسكن الشام،

فأصبح يحدث بقصته مع النبي ﷺ، فهذا يعد تابعياً، وحديثه موجود في مسند أحمد^(٢) .

ويفهم من قولهم في التعريف: (ومات على الإسلام)، أنه لو مات على الكفر لا يعد

صحابياً، (مثل قصة النصراني الذي أسلم وحفظ البقرة وآل عمران ثم تنصر، وقد ذكر قصته

البخاري في صحيحه)^(٣) .

(١) «النخبة» (ص ٢١).

(٢) «مسند أحمد» (٧٤ / ٤).

(٣) صحيح البخاري (٢٠٢ / ٤) رقم (٣٦١٧).

وقولهم: (ولو تخللت ردة في الأصح) بمعنى: أنه إذا ارتد ثم أسلم فهو من الصحابة،
كالأشعث بن قيس رضي الله عنه، وهناك من نازع في هذا، والله أعلم.

٦- أن يقول الصحابي قولاً لا يقال بالرأي، ولم يعرف عنه الأخذ من أهل الكتاب، كالإخبار عن الأمور الماضية، أو الآتية، أو أحوال الآخرة، أو الثواب والعقاب.

٧- تفسير الصحابي: إذا تعلق بسبب نزول آية أو نحوه، مما لا يمكن أن يؤخذ إلا عن رسول الله ﷺ، ولا مجال للاجتهاد فيه^(١).

- الثاني: ما ليس له حكم الرفع: ومن ذلك:

- ١- أن يقول الصحابي قولاً يقال بالرأي، وعرف عنه الأخذ من أهل الكتاب.
- ٢- تفاسير الصحابة التي لا تشتمل على إضافة شيء إلى رسول الله ﷺ، وفيها مجال للرأي.

• حجة قول الصحابي:

قول الصحابي الذي ليس له حكم الرفع ينقسم إلى قسمين:

- الأول: إذا لم يوجد له مخالف، ولم يوجد دليل يخالفه من الكتاب والسنة: فقوله حجة، لأنه شاهد التنزيل، وعرف التأويل، ووقف من أحوال النبي ﷺ لمعرفة مراده في كلامه على ما لم يقف عليه غيره، مع اجتهاده وحرصه على طلب الحق، ومعرفته بمقاصد الشريعة.
- الثاني: إذا وجد له مخالف من الصحابة، فإنه يرجح بينهما بالدليل، وليس قول أحدهم حجة على الآخر.

وهذا التفصيل هو قول جمهور العلماء^(٢).

(١) انظر لذكر الأمثلة: «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص ٤٧-٤٨).

(٢) انظر: «الجامع لمسائل أصول الفقه» (ص ٣٨١).

يقول الشيخ محمد بن صالح العثيمين: قول الصحابي حجة على الأصح، ما لم يخالف مثله

فما رجح.

• مظان الآثار الموقوفة:

الكتب التي تعتنى بكتابة الآثار كثيرة، منها:

- ١- مصنف ابن أبي شيبة.
- ٢- مصنف عبد الرزاق.
- ٣- سنن الدارمي.
- ٤- سنن سعيد بن منصور.

[الحديث المرسل والغريب]

وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطٌ وَقُلٌّ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَأٍ وَقَطٌّ

18L

• الحديث المرسل^(١) :

- أولاً: تعريف الحديث المرسل:

لغة: مأخوذ من الإرسال وهو الإطلاق، كقوله تعالى: ﴿أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى

الْكُفْرِينَ﴾ [مريم: ٨٣]، فكأن المرسل أطلق الإسناد ولم يقيده بجميع رواته.

اصطلاحاً: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ. وهذا الذي عليه جمهور المحدثين^(٢).

ومن خلال التعريف، يتبين لنا خطأ الناظم في قوله: «ومرسل منه الصحابي سقط»، لأنه

لو كان الساقط صحابياً لصححنا الحديث؛ لأن الصحابة كلهم عدول، وقد استدرك الشيخ

عبدالستار هذا على الناظم فقال:

ومرسل من فوق تابعٍ سقط

- ثانياً: مثاله:

(١) «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص ٥٤٦)، و«التمهيد» لابن عبدالبر (١٩/١)، و«شرح السنة» للبغدادي

(١/٢٤٥)، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ٢٥)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص ٧٠ - التقييد

والإيضاح)، و«المنهاج» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٤/١١٧)، و«الموقظة» للذهبي (ص ٣٨)، و«النكت على

كتاب ابن الصلاح» (٢/٥٤٠)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/١٣٤).

(٢) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (ص ١٩٧).

ما رواه عبد الرزاق في «المصنف» عن ابن جريج، عن عطاء: أن النبي ﷺ كان إذا صعد المنبر أقبل بوجهه على الناس، فقال: «السلام عليكم»^(١).

فعطاء هو ابن أبي رباح، سمع من جماعة من الصحابة، ولكن روايته عن النبي ﷺ مرسلة.



(١) «مصنف عبد الرزاق» (٣/١٩٢) رقم (٥٢٨١).

- ثالثاً: حكم الاحتجاج به:

المراسيل على قسمين:

القسم الأول: مراسيل الصحابة:

والصحابة على قسمين:

- ١- من أمكنه التحمل والسمع، فمراسله مقبولة بالاتفاق، إلا عند بعض من شذ.
- ٢- من لم يمكنه التحمل والسمع، فحكم حديثه حكم غيره من المخضرمين الذين لم يسمعوا من النبي ﷺ^(١).

القسم الثاني: مراسيل غير الصحابة:

اختلف العلماء في حكم الاحتجاج بالحديث المرسل على أقوال:

- (١) ذهب جمهور المحدثين إلى أن الحديث المرسل حديث ضعيف.
- (٢) القبول مطلقاً في جميع الأعصار والأمصا.
- (٣) قبوله بشرط، وهو قول الشافعي، وهو منقول عن الإمام أحمد، وقد ذكر هذه الشروط الشافعي في «الرسالة» (ص ٤٦٢) فما بعدها، فقال رحمته: فمرسل التابعي الكبير يقبل إذا اعتضد بواحد من أربعة أمور:

- ١- أن يرد موصولاً من طريق آخر.
- ٢- أن يرسله غير من أرسل عن رواية الأول.
- ٣- أن يوافق قول أحد الصحابة.
- ٤- أن يفتي أكثر العلماء بمقتضاه.

(١) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (ص ١٩٧) بتصرف.

فالشافعي يشترط في المرسل شروطاً وهي:

١- أن يكون المرسل من كبار التابعين، مثل سعيد بن المسيب.

٢- أن يكون المرسل ثقة في نفسه.

٣- أن لا يروي إلا عن ثقة^(١).

- رابعاً: سبب الإرسال:

(١) أن يكون الراوي سمع الحديث عن جماعة من الثقات وصح عنده، فيرسله اعتماداً على

صحته عن شيوخه، كما ثبت عن إبراهيم النخعي أنه قال: ما حدثكم عن ابن مسعود فقد سمعته من غير واحد، وما حدثكم فسميت فهو عن سميت.

(٢) أن يكون نسي من حدثه به وعرف المتن، فذكره مرسلًا؛ لأن أصل طريقته أنه لا يحمل

إلا عن ثقة.

(٣) أن لا يقصد التحديث، فيذكر الحديث على وجه المذاكرة أو على وجه الفتوى، فيذكر

المتن لأنه المقصود في تلك الحالة دون السند، ولا سيما إن كان السامع عارفاً بمن طوى ذكره لشهرته، أو غير ذلك من الأسباب.

وهذا كله في حق من لا يرسل إلا عن ثقة.

(٤) إذا كان الراوي ممن يرسل عن كل أحد، فربما كان الباعث له على الإرسال ضعف من

حدثه، لكن هذا يقتضي القدح في فاعله، لما تترتب عليه من الخيانة^(٢).



(١) انظر: «شرح نخبة الفكر» للشيخ سعد الحميد (ص ٦٢).

(٢) انظر: «النكت» لابن حجر (ص ٢٠٧-٢٠٨) بتصرف.

- خامساً: هل يجوز تعمد الإرسال؟

لا يخلو المرسل أن يكون شيخه الذي حدثه بالحديث فأسقطه عند رواية الحديث مرسلًا

من هذه الاحتمالات:

- ١- أن يكون شيخه عدلاً عنده وعند غيره، فهذا جائز بلا خلاف.
- ٢- أن يكون غير عدل عنده ولا عند غيره، فهذا ممنوع بلا خلاف.
- ٣- أن يكون عدلاً عنده لا عند غيره.
- ٤- أن يكون غير عدل عنده، ولكنه عدل عند غيره.

والوجهان الأخيران يمتلآن الجواز وعدمه ^(١).

- سادساً: مراسيل صحيحة:

- ١- مراسيل سعيد بن المسيب.
- ٢- إبراهيم النخعي.
- ٣- محمد بن سيرين.
- ٤- سعيد بن جبير.
- ٥- عمرو بن دينار.
- ٦- مسروق بن الأجدع.
- ٧- قيس بن أبي حازم.
- ٨- عبدالرحمن بن عسيلة الصنابحي ^(٢).

(١) انظر: «النكت» لابن حجر (ص ٢٠٩).

(٢) انظر: «النكت» (ص ٢٠٩). «الموقظة» (ص ٣٩).

لكن لا بد أن يصح الإسناد إلى المرسل من هؤلاء، فقد يكون الراوي إلى مثل ابن المسيب

ضعيفاً، فيطرح الحديث من أجله^(١).

- سابقاً: مراسيل ضعيفة:

(١) مراسيل الحسن.

(٢) مراسيل الزهري.

(٣) مراسيل قتادة.

(٤) مراسيل حميد الطويل^(٢).

- ثامناً: مظان المرسل:

(١) المراسيل لأبي داود.

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم.



(١) انظر: «الموقظة» (ص ٣٩).

(٢) انظر: «الموقظة» (ص ٤٠).

فهذه الغرابة استمرت في ثلاثة دون عمر، لكن يحيى بن سعيد الأنصاري هو الذي اشتهر عنه الحديث، فرواه عنه جمع كثير، حتى قال بعضهم: إنه رواه عنه ستمائة شخص، لكن الحافظ ابن حجر أوصلها إلى مائة.

والغرابة قد تكون في أصل السند من جهة الصحابة، وقد تكون في أي طبقة من طبقات السند.

٢- غريب نسبي: ما كانت الغرابة فيه بالنسبة لراوي معين أو لجهة معينة.

- أقسام الغريب:

الأول: أن تبتدئ الغرابة من عند الصحابي، بحيث لا يرويه عن الصحابي إلا شخص واحد، وقد يستمر التفرد بعد ذلك وقد ينقطع، ولم نسمه غريباً مطلقاً؛ لأنه قد رواه مع هذا الصحابي صحابة آخرون، فوقع التفرد في التابعي عن أحد الصحابة، فنقول: غريب من حديث فلان الذي هو الصحابي.

مثاله: حديث: «المؤمن يأكل في معي واحد»^(١)، فهذا الحديث رواه ثلاثة من الصحابة، ولكن تفرد التابعي أبو بردة بالرواية عن الصحابي أبي موسى الأشعري، فيقال: غريب من حديث أبي موسى الأشعري، إشارة إلى أنه مشهور من غير حديثه.

٢- أن لا تبتدئ الغرابة من الصحابي، ولكن يقع التفرد في الطرق المتأخرة.

مثاله: ما رواه أنس: «أن النبي ﷺ أولم على صافية بسويق وتمر»^(١)، فهذا الحديث مشهور عن أنس، رواه عنه قتادة وعبد العزيز بن صهيب ومحمَّد الطويل، واشتهر عن هؤلاء الثلاثة،



(١) «صحيح البخاري» (٥ / ٢٠٦١) رقم (٥٠٧٨)، و«صحيح مسلم» (٦ / ١٣٢) رقم (٥٤٩٣).

ووقع التفرد في رواية الزهري عن أنس، حيث انفرد به شخص اسمه بكر بن وائل عن الزهري، وعن بكر انفرد به والده، وعن وائل رواه سفيان بن عيينة، ثم اشتهر عن سفيان، فيقال عن هذا الحديث: غريب من حديث الزهري، ولا يقال: غريب عن أنس؛ لأنه رواه عن أنس جماعة.

٣- غرابة بالنسبة لجهة معينة، كأهل بلد من البلدان، فقد يأتي حديث له طرق، إما أن يصل إلى درجة المشهور، أو إلى ما فوق المشهور كالمتواتر، لكن إذا نظرنا إلى هذا الحديث فإذا به لم يروه إلا أهل الحجاز مثلاً^(٢).

- رابعاً: كيف تعرف هذين النوعين في كلام المحدثين^(٣)؟

١- من سياق الكلام، كأن يقول الترمذي مثلاً: هذا الحديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عائشة. فأفادك أنه غريب مطلق.

٢- بجمع الطرق.

٣- بالنظر في كلام الإمام في مكان آخر من كتبه.

- خامساً: حكم الغريب:

الغريب قسم من أقسام الآحاد، ولا يلزم أن يكون صحيحاً أو ضعيفاً، وإنما يتوقف الأمر بالنظر في حال السند.

- سادساً: الكتب المؤلفة في الحديث الغريب:

(١) «سنن أبي داود» (٣/٣٩٦) رقم (٣٧٤٦)، و«سنن ابن ماجه» (١/٦١٥) رقم (١٩٠٩)، و«صحيح ابن

حبان» (٩/٣٦٨) رقم (٤٠٦١).

(٢) انظر: «شرح النخبة» للحميد (ص ٢٥).

(٣) انظر: «نظم الدرر» للشيخ اللاحم (ص ٣٤).

- ١- كتب للدارقطني: غرائب مالك. غرائب شعبة. كتاب الأفراد.
- ٢- كتاب غرائب مالك، للحافظ ابن عساكر.

[الحديث المعضل ^(١)]

وَالْمَعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ وَمَا أَتَى مُدَأَّسًا نَوْعَانِ

18L

• أولاً: تعريفه:

العَضْلُ في اللغة: المنع والتضييق والإعسار، وعضل به الأمر: اشتد، وعضل المرأة يَعْضِلُهَا

- مثلاً - عَضَلًا، وَعَضَلَهَا أَي: منعها الزوج ظلمًا، والمَعْضَلَات: الشدائد.

واصطلاحًا: ما سقط من إسناده اثنان أو أكثر على التوالي.

وقولهم: (على التوالي) قيد مهم ليخرج المنقطع.

فالراوي للحديث قد أسقط راويين فأكثر، فصار انقطاع السند معضلاً، أي: شديدًا يعسر

وصله.

• ثانيًا: لماذا سمي بالمعضل؟

قال عثمان الزبيدي في شرحه: سمي المعضل؛ لأن المحدث الذي حدث به أعضله وأعياه،

فلم ينتفع به من يرويه عنه ^(٢)، حيث ضيق المجال، وشدد الحال، حيث حذف من الرواة أزيد من

واحد بحيث لا يُعرف حاله تعديلاً وجرحًا.

• ثالثًا: حكم المعضل:

(١) راجع «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ٣٦)، و«شرح ألفية العراقي المسماه بالتبصرة» (١/ ١٥٩)،

و«مقدمة ابن الصلاح» (ص ٨١ - التقييد والإيضاح)، و«التقريب» للنووي (١/ ٢١١ - تدريب الراوي)،

و«الموقظة» للذهبي (ص ٤٠)، و«نزهة النظر» (ص ٤٢)، و«النكت» للحافظ ابن حجر (٢/ ٥٧٥)،

و«الباعث الحثيث» (ص ٤٣).

(٢) انظر: «منهج النقد في علوم الحديث» (ص ٣٧٩).

المعضل أسوأ حالاً وأضعف من المرسل وغيره، وذلك لسقوط الاتصال بين الرواة،
والسقوط هنا أفدح وأسوأ، لأنه سقط راويين أو أكثر في موضع واحد.

فقوله: «الأول الإسقاط للشيخ» الذي حدثه من الثقات لصغره أو من الضعفاء، ولو عند غيره فقط، (وأن ينقل عن من فوقه) كشيخ شيخه أو من فوقه، ممن عرف له منه سماع بلفظ لا يقتضي اتصالاً، لئلا يكون كذاباً بل موهم له، كقوله: (عن فلان) و(أنّ) بتشديد النون المسكنة للوقف كقوله: (أنّ فلاناً)، ومثلها: (قال فلان، وذكر).

مثاله: ما أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة»^(١) بسنده من طريقين، عن أبي الزبير، عن جابر قال: «كان النبي ﷺ لا ينام كل ليلة حتى يقرأ: ﴿الْمَرْءُ نَزِيلٌ﴾ [السجدة: ١-٢] السجدة، و﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]». ثم روى بعده بسنده إلى زهير بن معاوية، أنه قال: سألت أبا الزبير: أسمعت جابراً يذكر أن نبي الله ﷺ كان لا ينام حتى يقرأ: ﴿الْمَرْءُ نَزِيلٌ﴾ [السجدة: ١-٢] و﴿تَبَارَكَ﴾ [الملك: ١]؟ قال: ليس جابر حدثني، ولكن حدثني صفوان أو أبو صفوان!!

ففي هذا المثال دلس أبو الزبير فأسقط واسطة سماعه، هذا الحديث من جابر^(٢).

- الثاني: تدليس الشيوخ: هو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه أو يكتنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يُعرف به، كي لا يُعرف^(٣).

وإليه أشار الناظم بقوله:

والثان لا يُسْقِطُ لكن يَصِفُ
إِسْنَادَهُ بِمَا بِهِ لَا يَنْعَرِفُ

(١) «عمل اليوم والليلة» (ص ٤٣١).

(٢) انظر: «التعليقات الأثرية» (ص ٥١).

(٣) قال الحافظ ابن حجر: «ليس قوله بما لا يعرف به قيداً فيه، بل إذا ذكره بما يعرف به إلا أنه لم يشتهر به، كان ذلك تدليساً».

وما ذهب إليه ابن المديني ظاهر؛ لأنه إذا كان مقلداً من التدليس فالأصل في روايته الاتصال واحتمال التدليس قليل أو نادر، فلا يذهب إلى القليل النادر ويترك الأصل والغالب. ولأنه أيضاً: يكثر من الرواة الوقوع في شيء من التدليس، فإذا قيل: لا بد في قبول حديثهم من التصريح بالتحديث منهم، رُدَّت كثير من الأحاديث الصحيحة. ولذلك لم يجز العمل عند من تقدم من الحفاظ أنهم يردون الخبر بمجرد العنونة ممن وصف بشيء من التدليس، ودونك ما جاء في الصحيحين، وتصحيح الترمذي وابن خزيمة وغيرهم من الحفاظ.

ثانياً: ثم ينظر: هل ثبت لهذا الراوي لقاء وسماع عمن حدّث عنه أو لا؟

لأنه لا بد في اتصال الخبر من ثبوت ذلك، سواء كان هذا الراوي موصوفاً بالإرسال والتدليس أم لا، وهذا ما ذهب إليه جمهور الحفاظ ممن تقدم.

ثالثاً: ثم ينظر: هل هو يدلّس على الإطلاق، أو دلّس عن شيوخ بعينهم، أو إذا روى عن

شيخه فلان فإنه لا يدلّس عنه، أو أنه يدلّس في فنٍ معين، أو لا يدلّس إلا عن ثقة؟

فإذا كان يدلّس في شيوخ معينين فلا يصح تعميمه في غيره، فمثلاً: عبدالله بن أبي نجيح

روى عن مجاهد التفسير وهو لم يسمعه منه، وإنما لعله دلّسه، فعلى هذا لا يعمم هذا الحكم في كل

رواية رواها ابن أبي نجيح عن مجاهد، على أن الوساطة بينهما في رواية التفسير ثقة، فعلى هذا

تكون صحيحة.

رابعاً: ثم ينظر بعد ذلك إلى القرائن الأخرى من استقامة الخبر: فإذا وجد في الخبر نكارة

أو غرابة أو مخالفة فهذه قرينة على التدليس، ولذلك تجد أن الأئمة أحياناً إذا استنكروا شيئاً ردوه

بعدم ذكر السماع، كما هو معلوم.

• رابعاً: حكم التدليس:

- تدليس التسوية:

- (١) ينظر إلى تصريحه بالتحديث بينه وبين شيخه وشيخه وشيخه؛ لأن التسوية هي إسقاط شيخ شيخه من قبل الراوي، وقد يكون المسقط ضعيفاً وهو الغالب أولاً.
- (٢) هذا النوع من حيث الناحية العملية ليس بالكثير.

- تدليس الشيوخ:

الذي ينبغي فعله هو: تحديد اسم الراوي، والتأكد من ذلك.

- تدليس الإسناد:

- إذا ثبت التدليس في الخبر فإنه يكون ضعيفاً لا يُقبل لعدم تحقق شرط الاتصال في السند، وكذلك إذا علمنا أن الراوي الذي أسقطه المدلس كان غير ثقة، أما إن كان ثقة فلا يؤثر تدليسه.

[الحديث الشاذ]^(١)

وما يخالف ثقةً فيه الملا فالشاذُّ والمقلوبُ قسمان تلا

18L

• تعريف الشاذ:

هو: ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه، حفظاً أو أكثر عدداً.

تنبيه: هذا التعريف أدق من تعريف الناظم، لأن كلمة «الملا» كلمة عامة يدخل فيها

الثقات والضعفاء.

• أقسام الشاذ:

الشاذ قسيمان:

الأول: شاذ في الإسناد.

الثاني: شاذ في المتن.

- مثال الشاذ في الإسناد: ما رواه حماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، عن عوسجة: «أن

رجالاً مات على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا عبداً هو أعتقه، فأعطاه النبي ﷺ ميراثه»^(٢)،

والمحفوظ فيه ما رواه الترمذي وغيره من طريق ابن عيينة، عن عمرو، عن عوسجة، عن مولاه

ابن عباس.



(١) انظر: «معرفة الحديث» للحاكم (ص ١١١)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص ١٠٠)، و«التقريب»

للسنوي (١/٢٣٢ - تدريب الراوي)، و«الموقظة» (ص ٤٢)، و«النكت على كتاب ابن الصلاح»

(٢/٦٥٢)، و«فتح المغيث» للسخاوي (١/١٦٩).

(٢) «سنن الترمذي» (٤/٤٢٣) رقم (٢١٠٦)، وحسنه، و«مسند أحمد» (١/٢٢١) رقم (١٩٣٠).

[الحديث المقلوب]^(١)

..... والمقلوبُ قسمان تَلَا
إبدالُ راوٍ ما براوٍ قسماً وقلبُ إسنادٍ لمتنٍ قسماً

18L

• أقسام المقلوب:

المقلوب قسمان:

- القسم الأول: إبدال لفظ بآخر؛ وهو نوعان:

١- أن يكون القلب في سند الحديث من حيث الرواة:

مثاله: حديث مروى عن كعب بن مرة، فيقلبه الراوي فيجعله عن مرة بن كعب.

٢- أن يكون القلب في متن الحديث من حيث الألفاظ:

مثاله: حديث أبي هريرة في السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، وفيه:

«ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله»^(٢)، فهذا مما انقلب على بعض

الرواة، فإن الثابت هو: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه».

- القسم الثاني: إبدال إسناد متن بإسناد متن آخر، وإبدال إسناد هذا المتن بالإسناد الأول،

قد يكون بقصد الامتحان أو غيره.



(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص ١٣٤)، «التقييد والإيضاح والتبصرة» للحافظ العراقي (١/ ٢٨٢)،

و«التقريب» للنووي (١/ ٢٩١ - تدريب الراوي)، و«الموقظة» (ص ٦٠)، و«زاد المعاد» لابن القيم

(١/ ٢٢٦)، و«الفتاوى» لشيخ الإسلام، و«فتح الباري» (١٣/ ٤٣٧)، و«فتح المغيث» (١/ ٢٧٢).

(٢) «صحيح البخاري» (٢/ ٥١٧) رقم (١٣٥٧)، و«صحيح مسلم» (٢/ ٧١٥) رقم (١٠٣١).

مثاله: ما وقع للإمام البخاري رحمته الله لما قدم بغداد، فأراد أهل الحديث اختبار حفظه، فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا أسانيدها، وجعلوا أسانيد هذه لمتون تلك، ثم دفعوها إلى عشرة رجال لكل رجل عشرة أحاديث، فلما جاء البخاري وجلس للإملاء، وكان المجلس غاصاً بأصحاب الحديث والفقهاء، قام له رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال البخاري: لا أعرفه، فسأله عن الآخر فقال: لا أعرفه، إلى تمام العشرة، ثم قام الثاني فالثالث حتى نهاية العشرة، والبخاري لا يزيد على قوله: لا أعرفه، فكان من حضر المجلس من الفقهاء يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: الرجل فهم. ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم.

فلما علم أنهم فرغوا، التفت إلى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني كذا حتى أتم العشرة، ثم أقبل على الثاني فالثالث، ورد المتون كلها إلى أسانيدها، وأسانيدها إلى متونها، فأقر له الناس بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل.

وكان الحافظ العراقي لا يتعجب من رد البخاري الخطأ إلى الصواب لسعة معرفته وإطلاعه، وإنما كان يعجب من حفظ الأحاديث المقلوبة على الموالاتة من مرة واحدة^(١).

(١) انظر القصة في «تاريخ بغداد» (١٢٠ / ٢)، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢ / ٨٦٩-٨٧٠)، شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (١ / ٣٢٢)، وفتح المغيب بشرح ألفية الحديث (١ / ٣٣٧) إلا أنه ذكر أن القصة حدثت له في خراسان، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١ / ٣٤٥)، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢ / ٧٨) إلا أنه ذكر أن القصة حدثت له في خراسان.

ويرى بعض المعاصرين ضعف هذه القصة؛ بسبب عدم تسمية ابن عدي لشيخه حيث قال: سمعت عدة مشايخ يكون...

لكن القصة صحيحة، ودليل صحتها ما يلي:

[الحديث المفرد]^(١)

والفرد ما قيده بثقة أو جمع أو قصر على رواية

18L

• تعريف الفرد:

الفرد لغة: الوتر.



= الأمر الأول: هذا الخبر وهذه القصة غير مستنكرة من مثل الإمام البخاري رحمه الله، فهو الحافظ الكبير.

الأمر الثاني: مثل هذه القصص التي فيها امتحان للحفاظ كانت موجودة في ذلك الزمان، فلا تستغرب.

الأمر الثالث: أنه لا يتعلق بهذه القصة أي حكم تشريعي، وما كان من هذا الباب فلا يتشدد فيه، كما يتشدد في الآثار التي تثبت بها الأحكام التشريعية.

الأمر الرابع: ابن عدي يروي عن جماعة من تلامذة البخاري! ولو أراد ابن عدي - وهو الحافظ المسند- أن يسند هذا الخبر عن بعضهم لفعّل، لكنه كان يظن أن مثل هذا السياق: "سمعت عدّة مشايخ يحكون" أقوى ثبوتاً لمثل هذا الخبر من مثل أن يسنده عن واحد أو أحاد منهم؛ لأن منهج نقده غير منهج نقد السنة.

الأمر الخامس: لو كانت هذه القصة غير صحيحة لنبه عليها من ساقها من علماء الحديث، فمثلاً هذا الحافظ ابن حجر يقول: سمعتُ شيخنا - يعني الحافظَ العراقيّ - غير مرة يقول: ما العجبُ من معرفة البخاري بالخطأ من الصواب في الأحاديث لأتساع معرفته، وإنما يُتعجب منه في هذا لكونه حَفِظَ مَوَالِيَةَ الأحاديث على الخطأ من مرّة واحدة، (النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨٦٩)). وقال أيضاً: وهنا تخضع للبخاري الرقاب، فما العجب من رَدِّه الخطأ إلى الصواب، بل العجب من حفظه للخطأ القليل الفائدة، على ترتيب ما أَلْفَوْهُ عليه من مرّة واحدة، (هدي الساري) (ص ٤٨٦)، وقال السخاوي: ولا عجب، لأنه في سرعة الحفظ: طويل الباع، وهو إمام التُّقَاد بلا نزاع، وحصُرُ سيلانِ ذهنه لا يُستطاع، (عمدة القارئ والسماع) (ص ٥٥ - ٥٦).

(١) انظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص ٩٦)، و«النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/ ٧٠٣)، و«نزهة

النظر» (ص ٢٨)، و«شرح البيقونية» للزرقاني (ص ٧٢).

واصطلاحاً: قسان:

- الأول: فرد مطلق: ما تفرد به ثقة؛ بأن لم يروه أحدٌ من الثقات إلا هو.

مثاله: حديث عمر بن الخطاب أنه سأل أبا واقدٍ الليثي: ما كان يقرأ به رسول الله ﷺ في

الأضحى والفطر؟ فقال: «كان يقرأ فيهما بـ ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ [ق:١] و﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ

وَأَنشَقَّ الْقَمَرُ﴾ [القمر:١]»^(١).

قال الحافظ العراقي: وقد ورد هذا من رواية ضمرة بن سعيد المازني، عن عبيد الله بن

عبدالله، عن أبي واقدٍ الليثي، عن النبي ﷺ، وهذا الحديث لم يروه من الثقات إلا ضمرة، وقد

رُوي من وجوه أخرى ضعيفة.

• حكمه:

الصحة: إن بلغ الراوي الضبط التام، ولم يخالف غيره ممن هو أرجح منه.

أو الحسن: إن قاربه ولم يخالف غيره الأرجح منه.

أو الشذوذ: إن خالف غيره الأرجح منه، مع كونه ثقة.

أو النكارة: إن خالف غيره الأرجح منه، مع كونه ضعيفاً.

أو الترك: إن لم يخالف غيره، لكن مع اتهامه بالكذب ونحوه^(٢).

- الثاني: فرد مقيد: وهو نوعان:

١- إذا تفرد به أهل بلد معين، بأن لم يروه إلا أهل بلدة كذا أو كذا.

(١) «صحيح مسلم» (٦٠٧/٢) رقم (١٩١).

(٢) انظر «شرح حسن المشاط على البيقونية» (ص ٢٠).

مثاله: ما رواه مسلم في صحيحه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: «والله لقد صلى رسول الله ﷺ

على ابني بيضاء في المسجد؛ سهل وأخيه»^(١).

قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث»: (تفرد به أهل المدينة، ورواته كلهم مدنيون، وقد روي بإسناد آخر عن موسى بن عقبة، عن عبدالواحد بن حمزة، عن عبدالله بن الزبير، عن عائشة، وكلهم مدنيون، لم يشركهم فيه أحد)^(٢).

٢- إذا تفرد به راوٍ مخصوص، بأن لم يروه عن فلان إلا فلان، وإن كان مروياً من وجوه عن غيره.

مثاله: الحديث الذي رواه الترمذي في «سننه» من طريق سفیان بن عيينة، عن وائل بن داود، عن ابنه بكر بن وائل، عن الزهري، عن أنس: «أن النبي ﷺ أولم على صفية بسويق وتمر»^(٣)، قال الترمذي: حديث غريب.

وقال ابن طاهر في «أطرائف الغرائب»: غريب من حديث بكر بن وائل، تفرد به وائل بن داود، ولم يروه عنه غير سفیان بن عيينة^(٤).

- ثانيًا: شرح البيت:

الناظم لم يذكر القسم الأول في منظومته، وإنما أشار إلى النوع الثاني بقوله:

(١) «صحيح مسلم» (٦٦٨/٢) رقم (٩٧٣).

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص ٩٧).

(٣) «سنن أبي داود» (٣٩٦/٣) رقم (٣٧٤٦)، و«سنن ابن ماجه» (٦١٥/١) رقم (١٩٠٩)، و«صحيح ابن حبان» (٣٦٨/٩) رقم (٤٠١٦).

(٤) «التبصرة والتذكرة» (٢١٨/١).

مثاله: حديث يعلى بن عبيد، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً:

«البيعان بالخيار»^(١)؛ فقد وهم يعلى على سفيان الثوري في قوله: عمرو بن دينار؛ وإنما هو عبد الله ابن دينار؛ فهو معللٌ بهذا الغلط، مع أنه صحيح المتن.^(٢)

مثال آخر: روى الإمام أحمد في «مسنده» قال: حدثنا عبد الرزاق، حدثنا مَعْمَر، عن

الزهري، عن أنس قال: كنا جُلوساً مع رسول الله ﷺ فقال: «يطلع عليكم الآن رجل من أهل الجنة». فطلع رجل من الأنصار تَنْطَفُ لحيته من وضوئه، قد تَعَلَّقَ نعليه بيده الشمال، فلما كان الغد قال رسول الله ﷺ مثل ذلك، فطلع ذلك الرجل مثل المرة الأولى. فلما كان اليوم الثالث قال رسول الله ﷺ مثل مقالته أيضاً، فطلع ذلك الرجل على مثل حالته الأولى، فلما قام رسول الله ﷺ تبعه عبد الله بن عمرو بن العاص، فقال: إني لاحيت أبي، فأقسمت ألا أدخل عليه ثلاثاً، فإن رأيت أن تؤويني إليك حتى تمضي فعلتُ. قال: نعم. قال أنس: فكان عبد الله يحدث أنه بات معه تلك الثلاث الليالي، فلم يره يقوم من الليل شيئاً، غير أنه إذا تَعَارَّ -تقلب على فراشه- ذكر الله وكبر، حتى يقوم لصلاة الفجر. قال عبد الله: غير أني لم أسمعهُ يقول إلا خيراً، فلما مضت الثلاث ليالٍ وكدت أن أحترق عمله، قلت: يا عبد الله! لم يكن بيني وبين أبي غَضَبٌ ولا هَجْرٌ، ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول لك ثلاث مرار: يطلع عليكم الآن رجل من أهل الجنة. فطلعت أنت الثلاث المرار، فأردت أن آوي إليك لأنظر ما عملك فأفتدي به، فلم أرك تعمل كثير عمل، فما الذي بلغ بك ما قال رسول الله ﷺ؟ قال: ما هو إلا ما رأيت. فلما وليت دعائي فقال: ما هو

(١) «صحيح البخاري» (٧٣٢/٢) رقم (١٩٧٣)، و«صحيح مسلم» (١١٦٤/٣) رقم (١٥٣٢).

(٢) «تدريب الراوي» (١٢٥٤).

إلا ما رأيت، غير أنني لا أجد في نفسي لأحد من المسلمين غشًا، ولا أحسد أحدًا على خير أعطاه الله إياه. قال عبد الله: هذه التي بلغت بك، وهي التي لا تطاق^(١).

وقد أعل هذا الحديث ابن كثير في تفسير سورة الحشر^(٢)، فقال: هذا إسناد صحيح على شرط الصحيحين، لكن رواه عقيل وغيره عن الزهري، عن رجل، عن أنس. فالله أعلم اهـ، وضعف الألباني هذا الحديث بهذه العلة في «ضعيف الترغيب والترهيب»^(٣).

• الكتب المؤلفة في العلل:

١- كتاب العلل لابن المديني، مطبوع وهو صغير الحجم. تكلم فيه على علل الحديث، وكيف تُستنبط، وكيف تعرف.

٢- كتاب العلل لابن أبي حاتم، مطبوع في مجلدين، وفيه أخطاء مطبعية كثيرة. وقد رتبته على أبواب الفقه. ويعتمد غالبًا في أخذ العلة على أبيه، لأنه كان من فرسان المحدثين، وعلى ابن عم أبيه وهو أبو زرعة الرازي، وكان من أهل العلم بالرجال، ومن أهل العلم بالعلل، وقد أكثر فيه من الأمثلة، وتوسع حتى أدخل أحاديث صحيحة مع كون علتها يسيرة غير مؤثرة^(٤).

٣- كتاب العلل للدارقطني، وهو من أوسع كتب العلل، وقد طبع منه عشرة أجزاء.



(١) «مسند أحمد» (١٦٦/٣) رقم (١٢٧٢٠).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٧٠ / ٨).

(٣) «ضعيف الترغيب والترهيب» رقم (١٧٢٨).

(٤) انظر: «الثمرات الجنية» (ص ٢٣).

٢- مضطرب المتن: مثاله ما رواه الترمذي، عن شريك، عن أبي حمزة، عن الشعبي، عن

فاطمة بنت قيس، قالت: سئل النبي ﷺ عن الزكاة فقال: «إن في المال لحقاً سوى الزكاة»^(١)،

ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: «ليس في المال حق سوى الزكاة»^(٢)، قال الحافظ العراقي:

(فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل)^(٣).



(١) «سنن الترمذي» (٤٨/٣) رقم (٦٥٩).

(٢) «سنن ابن ماجه» (٥٧٠/١) رقم (١٧٨٩).

(٣) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٢/٢٣٩).

[الحديث المدرج]^(١)

والمدرجاتُ في الحديثِ ما أنتُ منْ بعضِ أَلْفَاظِ الرواةِ اتصَلتْ

18L

• تعريف المدرج:

هو: الحديث الذي يعرف أن في سنده أو متنه زيادة ليست منه، وإنما هي من أحد الرواة، من غير توضيح لهذه الزيادة.

• سبب الإدراج:

١ - أن يقصد بالإدراج تفسير غريب، أو توضيح مشكل، أو بيان مجمل، أو الاستدلال بمتن الحديث على حكم شرعي أو رده.
٢ - أن يقصد بذلك التمويه، أو الخطأ، أو الإغراب.

• أمثلة المدرج:

(١) مدرج الإسناد: ما رواه الترمذي، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، حدثنا سفيان، عن واصل، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله قال: «قلت: يا رسول الله! أي الذنب أعظم؟ قال: أن تجعل لله نداً وهو خلقك، قال: قلت: ثم ماذا؟ قال: أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك، قال: قلت: ثم ماذا؟ قال: أن تزني بحليلة جارك»^(٢).

فإن واصلًا لا يذكر في روايته عمرو بن شرحبيل، وإنما يروي عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرة، فذكر عمرو بن شرحبيل إدراج على رواية منصور والأعمش.

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص ١٢٧ - التقييد والإيضاح)، و«التقريب» للنووي (١/ ٢٦٨ - تدريب الراوي).

(٢) «سنن الترمذي» (٥/ ٣٣٦) رقم (٣١٨٢)، و«صحيح ابن حبان» (١٠/ ٢٦١) رقم (٤٤١٤).

٢) مدرج المتن: حديث أبي هريرة: «للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده! لولا الجهاد

في سبيل الله، والحج، وبر أمي؛ لأحببت أن أموت وأنا مملوك»^(١).

فقوله: (والذي نفسي بيده... إلى آخره من كلام أبي هريرة رضي الله عنه).

• الكتب المصنفة فيه:

- المدرج، للسيوطي.

- التسهيل، لابن الصديق.



(١) «صحيح البخاري» (٢/٩٠٠) رقم (٢٤١٠)، و«صحيح مسلم» (٣/١٢٨٤) رقم (١٦٦٥).

[الحديث المدبج^(١)]

وما روى كلُّ قرينٍ عن أخه مُدبجٌ فاعرفه حقاً وانتخه

18L

• تعريف المدبج:

هو: أن يروي راويان متقاربان في السن أو الإسناد، كل واحد منهما عن الآخر. وقول الناظم: «قرين» الأقران: هم الرواة المتقاربون في السن أو الإسناد. وقوله: «وانتخه» أي: وافخر أنت بمعرفته.

• أمثلة المدبج:

- ١- في الصحابة: رواية عائشة عن أبي هريرة، والعكس.
- ٢- في التابعين: رواية الزهري عن عمر بن عبدالعزيز، والعكس.
- ٣- في أتباع التابعين: رواية مالك عن الأوزاعي، والعكس.

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٣٣٣ - التقييد والإيضاح)، و«التقريب» للنووي (٢/ ٢٤٦ - تدريب

الراوي)، و«نزهة النظر» (ص ٦٠).

[الحديث المتفق والمفترق ^(١)]

متفقٌ لفظاً وخطاً ومفترقٌ وضدهُ فيما ذكرنا المفترقُ

18L

• تعريف المتفق والمفترق:

هو: أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعداً خطأ ولفظاً، وتختلف أشخاصهم. وهناك عددٌ من أهل العلم قد صنفوا في هذه المسألة الدقيقة، من أشهرهم الخطيب البغدادي، وكتابه غير مطبوع.

• أمثلة المتفق والمفترق:

الخليل بن أحمد: ستة أشخاص اشتركوا في هذا الاسم، أولهم شيخ سيويه. أحمد بن جعفر بن حمدان: أربعة أشخاص، في عصر واحد.

• أقسام المتفق والمفترق:

– أن تتفق أسماءهم وأسماء آبائهم.

– أن تتفق أسماءهم وأسماء آبائهم وأجدادهم.

– أن تتفق أسماءهم وأسماء آبائهم وأنسابهم.

مثاله: إذا قال الراوي: حدثنا حماد: لا تدري أهو حماد بن زيد أو حماد بن سلمة، كذلك عبدالله إذا أطلق، قال سلمة بن سليمان: إذا قيل: عبدالله بمكة فهو ابن الزبير، وبالمدينة فابن عمر، وبالكوفة فابن مسعود، وبالبصرة فابن عباس، وبخراسان فابن المبارك.



(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص ٤٠٤ - التقييد والإيضاح)، و«التقريب» للنووي (٢/٣١٦) - تدريب

الراوي)، و«نزهة النظر» (ص ٦٦)، و«الباعث الحثيث» (ص ١٣٩)، و«فتح المغيث» (٣/٢٦٩).

• فوائد معرفة المتفق والمفترق:

- ١- الاحتراز أن يُظن الشخصان شخصًا واحدًا.
- ٢- لاحتراز عن أن يُظن الثقة ضعيفًا والضعيف ثقة.

[الحديث المؤتلف والمختلف]

مؤتلفٌ متفقٌ الخَطُّ فقطُ وضدهُ مختلفٌ فاخش الخلط

18L

• تعريف المؤتلف والمختلف:

هو: أن تتفق الأسماء أو الألقاب أو الكنى أو الأنساب خطأً وتختلف لفظاً، سواء أكان مرجع الاختلاف في اللفظ: النقط أم الشكل.

• أمثلة المؤتلف والمختلف:

سلامٌ وسلامٌ: الأول بتخفيف اللام، والثاني بتشديدها.

الثوري والتّوري: الأول بالثاء والراء، والثاني بالتاء والواو المشددين.

وقد وضع العلماء قواعد كثيرة لضبط الرجال منها:

- أُسيد بالضم، إن كان من أهل المدينة، وبالفتح أُسيد إن كان من أهل مكة.

- كل رجل من الرواة ينطق (عُمارة) بضم العين، إلا الصحابي فإنه عِمارة بكسر العين،

وقيل بالضم.

- كل الرواة يقال لهم: (حَبان) بفتح الحاء، إلا صاحب الصحيح، فيقال له: حَبان بكسر الحاء.

الحاء.

• كتب في المؤتلف والمختلف:

- الإكمال، لابن ماكولا.

- تبصير المنتبه في تحرير المشتبه، لابن حجر في أربعة مجلدات.

- تهذيب الأسماء واللغات، للنووي في ثلاثة مجلدات.

- المغني في ضبط أسماء الرجال، لمحمد طاهر الهندي.

[الحديث المنكر]

والمُنكِرُ الفرْدُ به رَاوِ غداً تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفْرِدَا

18L

• تعريف الحديث المنكر:

عُرِّفَ المنكر بعدة تعريفات منها:

تعريف الناظم: الحديث الذي ينفرد بروايته من فحش غلظه، أو كثرت غفلته، أو تبين

فسقه بغير الكذب.

وهذا على رأي من لم يشترط في المنكر مخالفة راويه للثقات.

لكن المعتمد في تعريفه لدى غالب المحدثين، لا سيما المتأخرين منهم، أنه: ما رواه

الضعيف مخالفاً للثقات، وهذا ما مشى عليه الحافظ ابن حجر رحمته.

قال الإمام السيوطي:

المنكر الذي غير الثقة مخالفاً في نُخبَةٍ قد حققه

وقول الناظم: «غدا» أي: صار.

مثال الحديث المنكر: ما رواه ابن أبي حاتم، من طريق حبيب بن حبيب، عن أبي إسحاق،

عن العيزار بن حُرَيْث، عن ابن عباس، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «من أقام الصلاة، وأتى الزكاة، وحج

وصام، وقرى الضيف؛ دخل الجنة» ^(١)، فهذا الحديث حكم عليه أبو حاتم بأنه منكر؛ لأن غير

حُبيب من الثقات، رواه عن أبي إسحاق موقوفاً عليه وهو المعروف.

(١) «المعجم الكبير» للطبراني (١٣٦/١٢) رقم (١٢٧٢٣)، و«مصنف عبد الرزاق» (٢٧٤/١١) رقم

(٢٠٥٢٩)، و«شعب الإيثار» (١٢٤/١٢) رقم (٩١٤٧)، و«علل ابن أبي حاتم» (٥/٣٥٨).

[الحديث الموضوع]

والكذبُ المختلقُ المصنوعُ على النبيِّ فذلك الموضوعُ

18L

• تعريف الحديث الموضوع:

هو: الحديث المكذوب على رسول الله ﷺ، سواء أكان عمداً أم خطأً.

مثاله: بعض الأحاديث التي وضعت تعصباً للمذاهب؛ كحديث: (سراج أمتي أبو

حنيفة) الذي وضعه متعصبه الحنفية، وحديث: (علي خير البشر، من شك فيه كفر) الذي وضعه

بعض الرافضة، وغيرها من الأكاذيب والافتراءات التي لها أسبابها المعروفة عند العلماء.

• قواعد كلية يُعرف بها الحديث الموضوع:

- أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء.

- أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطريقة أشبه وأليق.

- أن يكون الحديث باطلاً في نفسه، فيدل على بطلانه أنه ليس من كلام رسول الله ﷺ.

- مخالفة الحديث لصريح القرآن الكريم.

- سحابة الحديث وكونه يسخر منه.

وغير ذلك من الأسباب التي ذكرها العلامة ابن القيم في كتابه «المنار المنيف»^(١).

• كتب الموضوعات:

- الموضوعات، لابن الجوزي.

- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية، للسيوطي.



(١) «المنار المنيف» (ص ٥٠).

- تذكرة الموضوعات، للفتني.
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لابن عراق الكناني.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني.

[الخاتمة]

وقد أتت كالجوهر المكنون
سميتها منظومة البيقوني
فوق الثلاثين بأربع أتت
أبياتها تمت بخير ختمت

18L

قوله: «كالجوهـر المكنون» أي: المخفي.

والبيقوني هو: طه بن محمد البيقوني، وقيل: اسمه عمر بن محمد الدمشقي، المتوفى سنة

(١٠٨٠هـ).

والحمد لله رب العالمين.

الفهرس

٣	المقدمة
٤	مقدمات مهمة
٤	المقدمة الأولى: تعريف بالمؤلف
٥	المقدمة الثانية: مبادئ علم الحديث
٥	أقسام علم الحديث
٥	الأول: علم الحديث رواية:
٦	الثاني: علم الحديث دراية:
٨	المقدمة الثالثة: شروح الكتاب
٩	المقدمة الرابعة: عنوان المنظومة البيقونية
٩	المقدمة الخامسة: تنبيهات على المنظومة
١٠	[شرح مقدمة الناظم]
١٢	[أقسام الحديث]
١٣	[الحديث الصحيح]
١٣	• شروط الحديث الصحيح:
١٦	[العدالة والضبط]
١٦	• شروط العدالة:
١٧	• أنواع الضبط:
١٩	[الحديث الحسن]
٢٠	• الفرق بين الصحيح والحسن:
٢٠	• حكم الحسن:
٢٢	[الحديث الضعيف]
٢٣	[الحديث المرفوع والمقطوع]

- تعريف الحديث المرفوع: ٢٣
- أقسام الحديث المرفوع ٢٥
- تعريف الحديث المقطوع: ٢٥
- حكم المقطوع: ٢٧
- [الحديث المسند] ٢٨
- تعريف المسند: ٢٨
- الفرق بين المسند والمرفوع: ٢٩
- حكم المسند: ٢٩
- من معاني المسند: ٢٩
- [الحديث المتصل] ٣٠
- تعريف المتصل: ٣٠
- هل يسمى الموقوف متصلاً؟ ٣٠
- [الحديث المسلسل] ٣٢
- تعريف الحديث المسلسل: ٣٢
- [الحديث العزيز والمشهور] ٣٤
- تعريف الحديث العزيز والمشهور: ٣٤
- حكم العزيز والمشهور: ٣٥
- [الحديث المعنعن والمبهم] ٣٦
- تعريف الحديث المعنعن: ٣٦
- حكم المعنعن: ٣٦
- تعريف الحديث المبهم: ٣٧
- حكم المبهم: ٣٨
- [الحديث العالي والنازل] ٣٩

- تعريف الحديث العالى: ٣٩.....
- [الحديث الموقوف]..... ٤٠.....
- تعريف الحديث الموقوف: ٤٠.....
- أقسام الموقوف: ٤٢.....
- حكم الموقوف: ٤٣.....
- حجية قول الصحابي: ٤٤.....
- مظان الآثار الموقوفة: ٤٥.....
- [الحديث المرسل والغريب]..... ٤٦.....
- الحديث المرسل: ٤٦.....
- أولاً: تعريف الحديث المرسل: ٤٦.....
- ثانياً: مثاله: ٤٦.....
- ثالثاً: حكم الاحتجاج به: ٤٨.....
- القسم الثانى: مراسيل غير الصحابة: ٤٨.....
- رابعاً: سبب الإرسال: ٤٩.....
- خامساً: هل يجوز تعمد الإرسال؟ ٥٠.....
- سادساً: مراسيل صحيحة: ٥٠.....
- سابعاً: مراسيل ضعيفة: ٥١.....
- ثامناً: مظان المرسل: ٥١.....
- الحديث الغريب: ٥٢.....
- أولاً: تعريفه: ٥٢.....
- ثانياً: سبب التسمية: ٥٢.....
- ثالثاً: أقسامه: ٥٢.....
- أقسام الغريب: ٥٣.....

- ٥٤ رابعاً: كيف تعرف هذين النوعين في كلام المحدثين؟
- ٥٤ خامساً: حكم الغريب:
- ٥٤ سادساً: الكتب المؤلفة في الحديث الغريب:
- ٥٦ [الحديث المنقطع]
- ٥٦ • أولاً: تعريف المنقطع:
- ٥٦ • ثانياً: معنى المنقطع عند الناظم:
- ٥٧ • ثالثاً: مثال المنقطع:
- ٥٧ • رابعاً: كيف نعرف الحديث المنقطع؟
- ٥٨ [الحديث المعضل]
- ٥٨ • أولاً: تعريفه:
- ٥٨ • ثانياً: لماذا سمي بالمعضل؟
- ٥٨ • ثالثاً: حكم المعضل:
- ٦٠ • رابعاً: مثال المعضل:
- ٦٠ • خامساً: تنبيهه:
- ٦١ • سادساً: كيف يُعرف الإعضال؟
- ٦١ • سابعاً: وقفة مع بيت الناظم:
- ٦٢ [الحديث المدلس]
- ٦٢ • أولاً: تعريف الحديث المدلس:
- ٦٢ • ثانياً: أقسام التدليس:
- ٦٥ • ثالثاً: إذا وصف الراوي بالتدليس فكيف نتعامل معه؟
- ٦٧ • رابعاً: حكم التدليس:
- ٦٨ [الحديث الشاذ]
- ٦٨ • تعريف الشاذ:

- ٦٨..... • أقسام الشاذ:
- ٦٩..... • حكم الشاذ:
- ٧١..... [الحديث المقلوب]
- ٧١..... • أقسام المقلوب:
- ٧٣..... [الحديث المفرد]
- ٧٣..... • تعريف الفرد:
- ٧٤..... • حكمه:
- ٧٧..... [الحديث المعلل]
- ٧٧..... • تعريف المعلل:
- ٧٧..... • أجناس العلل:
- ٧٧..... • الطريق إلى معرفة المعلل:
- ٧٩..... • الكتب المؤلفة في العلل:
- ٨٠..... [الحديث المضطرب]
- ٨٠..... • تعريف المضطرب:
- ٨٠..... • أنواع المضطرب:
- ٨٢..... [الحديث المدرج]
- ٨٢..... • تعريف المدرج:
- ٨٢..... • سبب الإدراج:
- ٨٢..... • أمثلة المدرج:
- ٨٣..... • الكتب المصنفة فيه:
- ٨٤..... [الحديث المدبج]
- ٨٤..... • تعريف المدبج:
- ٨٤..... • أمثلة المدبج:

- ٨٥ [الحديث المتفق والمفترق]
- ٨٥ • تعريف المتفق والمفترق:
- ٨٥ • أمثلة المتفق والمفترق:
- ٨٥ • أقسام المتفق والمفترق:
- ٨٦ • فوائد معرفة المتفق والمفترق:
- ٨٧ [الحديث المؤتلف والمختلف]
- ٨٧ • تعريف المؤتلف والمختلف:
- ٨٧ • أمثلة المؤتلف والمختلف:
- ٨٧ • كتب في المؤتلف والمختلف:
- ٨٨ [الحديث المنكر]
- ٨٨ • تعريف الحديث المنكر:
- ٨٩ [الحديث المتروك]
- ٨٩ • تعريف الحديث المتروك:
- ٨٩ • الكتب المصنفة في بيان المتروكين:
- ٩٠ [الحديث الموضوع]
- ٩٠ • تعريف الحديث الموضوع:
- ٩٠ • قواعد كلية يُعرف بها الحديث الموضوع:
- ٩٠ • كتب الموضوعات:
- ٩٢ [الخاتمة]
- ٩٣ الفهرس